

مرجعية الوثيقة

الوصف				
سياسة أمن المعلومات		عنوان الوثيقة:		
١,٠		النسخة:		
<input type="radio"/> سرية للغاية	<input type="radio"/> سرية عالية	<input type="radio"/> سرية	<input checked="" type="radio"/> عامة	التصنيف:
وثيقة		النوع:	معتمه	الحالة:
			٢٠١٥/٠٦/٢٥	تاريخ الإصدار:
			٢٠١٥/٠٦/٢٥	تاريخ المراجعة:

الملاحظات	إعداد ومراجعة	التاريخ	النسخة رقم
النسخة الأولى من الوثيقة	الإدارة العامة لتقنية المعلومات (قسم أمن المعلومات)	٢٠١٥/٠٦/٢٥	١,٠

الموظف المختص

الملاحظات	المختص	التاريخ	النسخة رقم
تم المراجعة	محمد الشهري	٢٠١٥/٠٦/٢٥	١,٠

الإعتماد

الملاحظات	المعتمد/ المعتمدين	التاريخ	النسخة رقم
	رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية معالي مدير جامعة الملك خالد	٢٠١٥/٠٧/٠٨	١,٠

جدول المحتويات

٣	١ . تعريف هيكلية السياسة.....
٣	٢ . الهدف
٣	٣ . نطاق العمل.....
٣	٤ . الإمتثال و التنفيذ.....
٤	٥ . السياسات.....
٤	- الأهداف الرئيسية لأمن معلومات جامعة الملك خالد.....

١. تعريف هيكلية السياسة

تشتمل وثيقة السياسة على العناصر التالية:

- **الهدف:** وصف مختصر لأغراض وأهداف السياسة.
- **نطاق العمل:** تحدد الإدارات والجهات المختلفة الداخلية والخارجية وكذلك الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه السياسة.
- **الإمتثال والتنفيذ:** تحدد تبعات ونتائج أية مخالفة لهذه الساسة.
- **السياسات:** يشتمل هذا القسم على وصف لجزئية القيود/الضوابط المتعلقة بالسياسة المحددة.

٢. الهدف

الغرض من هذه السياسة هو تواصل إلتزام الإدارة بالأهداف الرئيسية لوضع ضوابط لأمن المعلومات مبنية على المخاطر التي قد تتعرض لها جامعة الملك خالد.

٣. نطاق العمل

تطبق هذه السياسة على جميع الموظفين، والموردين، وشركاء العمل، والموظفين المتعاقدين، والوحدات الوظيفية لدى جامعة الملك خالد سواء كانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة، وبصرف النظر عن مواقع عملهم.

٤. الإمتثال و التنفيذ

في حالة مخالفة أي موظف أو طرف ثالث (موردين، مقاولين، شركاء عمل، إلخ) لدى جامعة الملك خالد لهذه السياسة فسيتعرض لإجراءات نظامية وفقاً لسياسات الجامعة، وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، والتي تشمل- دون حصر- نظام العمل والعمال، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ونظام التعاملات الإلكترونية، وغيرها.

٥. السياسات :

○ الأهداف الرئيسية لأمن المعلومات لدى جامعة الملك خالد

- تعتبر الجامعة أمن المعلومات هدفاً رئيسياً من أهداف العمل لديها.
- تلتزم إدارة وموظفي ومنسوبي جامعة الملك خالد بالتقيد الصارم لسياسات وممارسات أمن المعلومات لديها. وينبغي على جميع موظفي الإدارات والموظفين الآخرين والأطراف الثالثة ذات العلاقة الإلتزام بسياسات وإجراءات ومعايير أمن المعلومات.
- تؤدي مخالفة سياسات وإجراءات ومعايير أمن المعلومات إلى إجراءات تأديبية من قبل إدارة الجامعة قد تصل إلى إنهاء الخدمات وفقاً لأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، والتي تشمل- دون حصر - نظام العمل والعمال، ونظام مكافحة جرائم المعلومات، ونظام التعاملات الإلكترونية، وغيرها.
- يجب أن يقتصر استخدام أنظمة المعلومات لدى الجامعة على أغراض العمل المصرح بها فقط، وعلى موظفين محددين وفقاً لسياسة الاستخدام المقبول لأنظمة المعلومات (راجع سياسات أمن المعلومات العامة).
- يجب على الجامعة أن تتأكد من تكوين وعي كاف بأمن المعلومات بين الإدارات والموظفين والأطراف الثالثة ذات العلاقة وذلك وفقاً لمتطلبات الوعي المحددة الخاصة بهم.
- يجب أن يتم التحكم على نحو كاف بالوصول الآلي و الفعلي إلى أنظمة المعلومات لدى الجامعة، وذلك وفقاً للمخاطر التي تنطوي عليها تلك الأنظمة ومدى حساسيتها للجامعة.
- يجب حماية أنظمة المعلومات لدى الجامعة من الهجمات البرمجية الخبيثة (مثل الفيروسات، الديدان، أحصنة طروادة "التروجانات"، قنابل البريد الإلكتروني، إلخ).
- يجب على جامعة الملك خالد أن تتأكد من أنه يتم اكتشاف وضبط وإدارة المخاطر التي تتعرض لها أنظمة المعلومات من الأطراف الثالثة.
- يجب على جامعة الملك خالد أن تتأكد من توفير الأمن لمعلومات عملائها على نحو كاف، كما أنه على الجامعة أن تنتشر وتستخدم تدابير وحلول أمنية كافية للتعامل مع المخاطر الناشئة عن وصول عملائها إلى أنظمة المعلومات لديها.
- يجب حماية وسائط مناولة المعلومات مثل (منافذ USB والأقراص الصلبة المتنقلة) من التلف وسرقة المعلومات والدخول غير المصرح به إليها.
- يجب التبليغ عن ومتابعة والتحري عن جميع حوادث أمن المعلومات ونقاط الضعف في الأنظمة الأمنية لدى الجامعة ومعالجتها بشكل فاعل.
- يجب على جامعة الملك خالد أن تتأكد من تحديد جميع أنظمة المعلومات لديها وتعيينها إلى مسؤولي أنظمة المعلومات الذين يضطلعون بالمسؤولية النهائية عن أمن المعلومات في أنظمة المعلومات التابعة لهم.
- يجب تحديد وتصنيف الوثائق الحساسة لدى جامعة الملك خالد وحمايتها على نحو كاف من التلف والسرقة والوصول غير المصرح به إليها.

- يجب أن تضمن جامعة الملك خالد سرية المعلومات الشخصية في أنظمتها المعلوماتية بما يتوافق مع احتياجاتها الأمنية والأنظمة واللوائح المتعلقة بهذا الصدد.
- يجب على جامعة الملك خالد تحديد وتطبيق والحفاظ على ضوابط أمن معلومات كافية لأنظمة المعلومات لديها بما يتواءم مع تصنيف المخاطر وأفضل الممارسات المطبقة بهذا الخصوص.
- يجب أن تحد جامعة الملك خالد من فرص الإساءة، أو سوء الاستخدام، أو تدمير أنظمتها المعلوماتية وذلك من خلال التأكد من نزاهة منسوبيها الحاصلين على إمكانية الدخول إلى أنظمة المعلومات.
- يجب أن تتأكد جامعة الملك خالد من وجود أمن كاف لمنشأتها الحاضنة لأنظمتها المعلوماتية، وذلك بنشر ضوابط أمن المعلومات البيئية والطبيعية بناء على المخاطر التي قد تتعرض لها.
- يجب أن تقوم جامعة الملك خالد بالتحديد والتوافق مع جميع الأنظمة واللوائح السعودية (والعالمية إذا كان ضرورياً) التي تنطبق على أنظمة المعلومات.
- يتعين على جامعة الملك خالد الأخذ في اعتبارها بشكل استباقي متطلبات أمن المعلومات أثناء مرحلة شراء/تطوير أنظمة المعلومات بما يتوافق مع سياسات وإجراءات ومعايير أمن المعلومات لديها، وأفضل الممارسات المتبعة بهذا الصدد.
- يجب أن يتم التحكم بالتغييرات التي تتم على أنظمة المعلومات الرئيسية من خلال سياسة إدارة التغيير للحد من أثر الحوادث المتعلقة بالتغيير في أنظمة المعلومات.
- يجب أن يتم مراقبة حالة أمن المعلومات ضمن أنظمة المعلومات التابعة لجامعة الملك خالد من خلال تخطيط ونشر أساليب كافية لمراقبة أمن المعلومات بما يتواءم مع المخاطر ذات العلاقة ومدى حساسية أنظمة المعلومات.
- يجب على جامعة الملك خالد أن تقوم بتقييم أمن المعلومات الخاص بأنظمتها المعلوماتية لتحديد نقاط الضعف والتهديدات والمخاطر التي تحيط بأمن المعلومات لديها، ومن ثم اتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة وبالسرعة الواجبة.
- يتعين على جامعة الملك خالد أن تقوم بالتخطيط وإجراء مراجعات وتدقيق مستقل لأمن المعلومات لديها بما يتوافق مع المخاطر ذات العلاقة وحساسية أنظمة المعلومات. ويتوجب عليها اتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الأوقات الواجبة لمعالجة الملاحظات التي تم تحديدها أثناء عملية التدقيق والمراجعة.
- يجب على جامعة الملك خالد التأكد من حماية عملياتها وخدماتها الحساسة في الوقت المناسب من آثار الإخفاقات الرئيسية أو الكوارث لأنظمة المعلومات، وذلك من خلال خطة رسمية للحفاظ على استمرارية العمل واستمرارية توفر الخدمات والتأكد من استخدام وحدات إضافية مساندة.
- يجب أن يلتزم منسوبي جامعة الملك خالد والأطراف الثالثة ذات العلاقة بتحديد والتبليغ عند ملاحظتهم لأي غش أو ممارسات أو أنشطة غير سليمة. كما تلتزم الجامعة بمنع النشاطات التي تنطوي على غش و تقوم باتخاذ إجراءات سريعة وفاعلة حيال تلك الحوادث المبلغ عنها.